

منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

14 يوليو/تموز 2017

على السلطات البحرينية إلغاء قرار إغلاق صحيفة "الوسط" المستقلة الوحيدة والتوقف عن حملتها الشاملة لإسكات صوت كل تعبير مستقل في البلاد

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات البحرينية إلى إلغاء قرارها التعسفي بإغلاق الصحيفة الوحيدة المستقلة في البلاد، صحيفة "الوسط"، وإلى التوقف عن حملتها الشاملة لقمع حرية التعبير. وتأتي هذه الدعوة عقب أكثر من شهر على تعليق "وزارة شؤون الإعلام" صدور الصحيفة إلى أجل غير مسمى، ومع تعاضم الحملة القمعية من جانب السلطات ضد جميع أشكال الانتقاد السلمي. كما تدعو المنظمة السلطات إلى إلغاء قرارها التعسفي بعدم تجديد ترخيص الصحيفة البارزة نزيهة سعيد وغيرها من الصحفيين، وما صدر بحقها من إدانة بأنها تعمل من دون ترخيص.

ففي 4 يونيو/حزيران، تلقت "الوسط" مكالمة هاتفية من "وزارة شؤون الإعلام" أبلغتها فيها بقرارها وقف صدور صحيفة "الوسط" فوراً، بنسختها الورقية والإلكترونية، حتى إشعار آخر. وقالت الوزارة إن قرار وقف الصدور جاء بسبب مقال نشرته ذلك اليوم بشأن احتجاجات الحسيمة، في المغرب. وبعد فترة وجيزة من تلقي "الوسط" المكالمة، نشرت "وكالة أنباء البحرين" [بياناً](#) بأنه قد تم وقف صدور "الوسط" نتيجة "لمخالفتها القانون وتكرار نشر وبث ما يثير الفرقة بالمجتمع ويؤثر على علاقات مملكة البحرين بالدول الأخرى". وجاء في البيان أن الصحيفة قد "نشرت عموداً على الصفحة 19 [بشأن احتجاجات الحسيمة] تضمن تشهيراً بدولة عربية شقيقة".

وتلقت الصحيفة رسالة من الوزارة في ذلك اليوم أبلغتها فيها بقرار وقف صدور الجريدة حتى إشعار آخر. وحاولت "الوسط" عدة مرات الاتصال بالوزارة وبدوائر حكومية أخرى ومسؤولين في الدولة، بمن فيهم نواب رئيس الوزراء، ولكنها لم تتلق أي رد.

وفي 24 يونيو/حزيران، أبلغت هيئة مديري "الوسط" موظفيها، البالغ عددهم 185، ما بين موظف بدوام كامل وموظف بدوام جزئي، بأنها قد قررت إنهاء عقودهم بسبب اضطرارها إلى وقف أعمالها نتيجة إيقاف صدورها.

وأورد عمود [مقالة رأي](#) بصحيفة "الوسط" سرداً لحركة الاحتجاج في المغرب منذ الربيع العربي، وأسباب الاحتجاجات في الحسيمة، شمالي المغرب، التي كانت قد اندلعت قبل بضعة أيام. ولم يتضمن المقال المنشور في "الوسط" ما يمكن أن يبرر وقف صدور الصحيفة. فهذا التدبير التعسفي ليس سوى انتهاكاً للالتزامات البحرين في احترام وضمأن الحق في حرية التعبير. ويجب على السلطات وقف تعليق صدور "الوسط" فوراً وضمأن تمكّنها من نشر ما تراه مناسباً دون المزيد من التدخل التعسفي.

ويأتي هذا الهجوم الفاضح على حرية الصحافة في وقت اشتدت فيه الحملة القمعية ضد جميع أشكال الانتقاد السلمي، بما في ذلك استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وجماعات المعارضة السياسية وناشطاتها وغيرهم من المنتقدين السلميين، بمن فيه الصحفيون.

فلم تجدد "وزارة شؤون الإعلام"، التي تنظّم اعتماد المرسلين الصحفيين الأجانب والمحليين، تراخيص عدة صحفيين ومصورين صحفيين في 2016. واتسمت الأسباب التي أعلنت عنها الوزارة لعدم تجديد تراخيصهم إما بالغموض أو أوردت أسباباً تتعلق بآراء الصحفيين. ويشكل الامتناع التعسفي عن اعتماد خدمات الصحفيين جزءاً من حملة مكثفة تستهدف بها السلطات منتقديها السلميين، كما يشكل انتهاكاً لحرية التعبير. وقد جرى اعتقال أحد الصحفيين تعسفاً، بينما أدينبت أخرى نتيجة لنشاطها الصحفي.

إذ فرض على الصحفية البارزة **نزيهة سعيد** قرار تعسفي بمنع السفر، ما بين يونيو/حزيران وأغسطس/آب 2016، مثل العشرات من الناشطين الآخرين. وقدّمت إلى المحكمة، في يوليو/تموز 2016، ووجهت إليها تهمة "ممارسة العمل الإعلامي من دون تجديد التصريح من قبل هيئة شؤون الإعلام"، استناداً إلى المادة 88 من قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر، التي تنص على أنه لا يجوز لمراسلي وكالة الأنباء الأجنبية ممارسة عملهم في مملكة البحرين قبل أن يحصلوا على ترخيص بذلك من الوزارة.

وفي 25 مايو/أيار 2017، أدانت المحكمة نزيهة سعيدة وفرضت عليها غرامة بقيمة 1,000 دينار بحريني. وكانت قد عملت كصحفية معتمدة مع وكالات أنباء دولية طيلة 12 سنة، حصلت أثناءها على الترخيص الرسمي المطلوب. وكانت قد تقدمت بطلب لتجديد بطاقة عملها قبل انتهاء مدة الترخيص، في 31 مارس/آذار 2016، وواصلت عملها كصحفية، مفترضة أنه سيتم تجديد بطاقتها الصحفية كما كان الحال في السنة التي سبقت. ولم تعلم بأن تصريح عملها لم يجدد إلا عندما تلقت رسالة من الوزارة في 20 يونيو/حزيران 2016 تبلغها فيها أنه لم يتم تجديد ترخيصها نظراً لأنها لم تحضر 10% من الفعاليات في البحرين - وهي تهمة تنكرها تماماً. وتوقفت عن العمل كصحفية في يوم تلقيها الرسالة. وطبقاً لوثائق المحكمة التي شاهدها منظمة العفو الدولية، فإن الدعوى التي رفعت ضدها تتعلق بإعدادها تقارير كمراسلة صحفية لفضائية "فرانس 24" في 28 و30 مايو/أيار و1 يونيو/حزيران 2016، أي قبل أن تتسلم رسالة الوزارة. وبحسب وثائق المحكمة، لم يتم تجديد ترخيص نزيهة سعيد "لأن أداءها لم يكن مرضياً فيما يتعلق بتغطية الأحداث والقيام بواجبات المراسل الصحفي بصورة عامة"، وهي تهمة غامضة الصياغة تنكرها نزيهة سعيد تماماً. ويبدأ نظر استئناف نزيهة سعيد الحكم في 18 يوليو/تموز.

وقبض على المصور الصحفي البارز **محمد الشيخ فور** وصوله مطار البحرين الدولي، في 21 مارس/آذار 2017. واعتقل تعسفاً لأكثر من 24 ساعة، دون السماح له بالاتصال بمحاميه، وأفرج عنه في 23 مارس/آذار دون توجيه تهمة إليه. وكانت "وزارة شؤون الإعلام" قد ألغت ترخيص محمد الشيخ تعسفاً في 22 سبتمبر/أيلول 2016، متذرعة بما أسمته "التغطية المتحيزة".

خلفية

ليست هذه هي المرة الأولى التي يوقف فيها صدور "الوسط" أو يجري استهدافها. ففي يناير/كانون الثاني 2017، أوقف صدور "الوسط" الإلكترونيّة لثلاثة أيام عقب إصدار "وزارة شؤون الإعلام" أمراً، في 16 يناير/كانون الثاني، بوقف صدورها "لتكرار قيام الجريدة بنشر وبث ما يثير الفرقة في المجتمع، وروح الشقاق والمساس بالوحدة الوطنية وتكدير السلم العام". وجاء وقف صدورها في

سياق حملة قمعية مشددة في البلاد عقب مظاهرات جماهيرية خرجت للاحتجاج على إعدام ثلاثة رجال، حيث كانت هذه أول عمليات إعدام في البلاد خلال ما يقرب من سبع سنوات. وأوقف صدور "الوسط" كذلك في أغسطس/آب 2015 ليومين بسبب "مخالفة القانون ونشرها المتكرر معلومات تضر بالوحدة الوطنية وبالعلاقة المملكة مع دول أخرى". كما أوقف صدورها ليوم واحد في 2011.

وفي 11 أبريل/نيسان، تعرض أحد الشركاء المؤسسين لصحيفة "الوسط"، وهو عبد الكريم الفخراوي، للضرب حتى الموت أثناء وجوده في حجز "جهاز الأمن الوطني" البحريني. وحكم على ضابطين من ضباط الجهاز بالسجن سبع سنوات لمقتله، ولكن جرى تخفيض الحكم إلى السجن ثلاث سنوات في مرحلة الاستئناف.